المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليلات استراتيجية | 17 آب/ أغسطس، 2021

قوات الدعم السريع السودانية: من ميليشيات إلى قوة نظامية (2003-2018)

تحليل استراتيجي رقم 6

البدوي عبد القادر البدوي

قوات الدعم السريع السودانية: من ميليشيات إلى قوة نظامية (2003-2018)

سلسلة: تحليلات استراتيجية

تحليل استراتيجي رقم 6

17 آب/ أغسطس، 2021

البدوي عبد القادر البدوي

باحث مهتم بدراسة القضايا الأمنية. حاصل على الماجستير في الدراسات الأمنية النقدية من معهد الدوحة للدراسات العليا

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2022

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

أولاً: الميليشيات الموالية للحكومة: مدخل نظري 1

ثانيًا: من ميليشيات إلى قوة نظامية: عوامل نشأة قوات الدعم السريع 3

1. دور نظام البشير في ظهور الجنجويد 3
2. العنف طريقًا للشرعية السياسية 4
3. النشاط التجاري والبعدان الإقليمي والدولي 5

خاتمة 6

المراجع 8

مقدمة

تعمل الدول على بناء منظوماتها العسكرية للدفاع والحفاظ على مصالحها الوطنية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وحماية حدودها وأمنها الخارجي. وتعدّ القوات المسلحة بمختلف صنوفها القوة الرئيسة للدولة للتصدي لكل ما يُهدّد سلامة أمنها؛ فهي توليها اهتمامًا خاصًا، من حيث التدريب والتنظيم والتسليح والهيكل العام، لضمان قدرتها على القيام بواجباتها التي ربما تشمل تدخّلها في عمليات الأمن الداخلي للحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة، فضلًا عن المساعدة في درء الكوارث الطبيعية. وتختلف الجيوش من حيث قوتها وعقيدتها القتالية وجاهزيتها، إلا أنها تتفق في انضباطها وانصياعها للأوامر العسكرية، مقارنةً بالقوات غير النظامية[1].

تنامت ظاهرة تفويض الحكومات استخدام العنف إلى مجموعات غير رسمية، وذلك عند فشلها في احتواء فوضى الحروب الأهلية أو التمردات والاحتجاجات الداخلية؛ ما جعل هذه الحكومات تلجأ، عبر استغلال التباينات الإثنية والعرقية أو الجغرافية وحتى السياسية، إلى تشكيل ميليشيات موالية لها، خارج إطار الهيكل التنظيمي الرسمي لمؤسسات الدولة الأمنية بغرض الهروب من المساءلة عن العنف، ومعرفة أفراد الميليشيات بالجغرافيا المحلية، فضلًا عن التكاليف التشغيلية المنخفضة لهذه الميليشيات مقارنةً بالجيوش النظامية[2]. وفي هذا السياق، يُعدّ السودان إحدى الدول التي مثّلت بيئة ملائمة لوجود الميليشيات؛ لما فيه من صراعات داخلية في إقليم دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، ومن أهمها ميليشيات الجنجويد التي برزت بوصفها قوة شبه حكومية تعمل على مكافحة التمرد في إقليم دارفور، والتي تحوّلت لاحقًا إلى قوة عسكرية نظامية تحت اسم قوات الدعم السريع، بقيادة محمد حمدان دقلو الشهير بـ «حميدتي».

تبحث هذه الدراسة في ظاهرة تحوّل الميليشيات العسكرية إلى قوات نظامية تحت سمع الحكومة والمجتمع الدولي وبصرهما، وتفحص العوامل الداخلية والخارجية التي تساعد في هذا التحول، وتتناول حالة قوات الدعم السريع السودانية. وتجيب الدراسة عن سؤال رئيس: ما العوامل التي أدت الى صعود ميليشيات الجنجويد لتصبح قوة نظامية (قوات الدعم السريع)؟ وذلك من خلال تناول ظاهرة لجوء الحكومات إلى تفويض جماعات مسلحة تستخدم القوة، بدلًا منها و/ أو معها، وعرض أهم العوامل والأحداث التي ساعدت في نشأة ميليشيات الجنجويد ومشاركاتها في العمليات القتالية، ما أكسبها شهرة على مستوى الإقليم وكسب ثقة الحكومة، وذلك من خلال تتبّع أبرز الوقائع المتعلّقة باستجابة الميليشيات إلى التغيرات الخاصة بالصراعات، والعوامل التي نتج من تفاعلها تحوّلها إلى قوة نظامية ومنحها صلاحيات لا تُمنح إلا للجيش.

من الناحية الزمنية، تُغطي الدراسة الفترة 2003 - 2018، حيث شهد عام 2003 تفجُّر الصراعات بين الحكومة السودانية وحركات التمرد في دارفور. وقد كان للميليشيات الموالية للحكومة دور مؤثر في العمليات القتالية التي جرت في المنطقة، بحكم علاقاتها العدائية مع القبائل المتمردة؛ ما أدى إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي عام 2013، نشطت تلك الميليشيات بوصفها قوة نظامية منفصلة عن الجيش السوداني، حتى تحوّلت إلى قوة نظامية، قادرة على التفاعل مع بعض الأحداث التي كان لها أثر في تعزيز وجودها محليًّا وصعودها إقليميًا؛ ما جعلها قوة مؤثرة ساهمت في إطاحة الرئيس عمر البشير في نيسان/ أبريل 2019.

أولًا: الميليشيات الموالية للحكومة: مدخل نظري

تُعرّف الميليشيات بأنها مجموعات تعمل خارج هيكل القيادة النظامي لقوات الجيش والشرطة. وتقوم الحكومة بتجنيد أفراد الميليشيات وتدريبهم وتمويلهم في بعض الحالات، بينما تُفرز الميليشيات من

1 عبد الحق فرشيش، "الانعكاسات الاستراتيجية لنشاط الشركات الأمنية الخاصة على مساعي بناء الأمن العالمي: دراسة حالة العراق"، **قضايا آسيوية**، العدد 3 (2020)، ص 105.

2 Sabine C. Carey, Neil J. Mitchell & Will Lowe, "States, the Security Sector, and the Monopoly of Violence: A New Database on Pro-government Militias," *Journal of Peace Research*, vol. 50, no. 2 (March 2013), pp. 250 - 251.

المجتمع في حالات أخرى، حيث تقدم الحكومة الدعم المادي أو التشغيلي لدعم المجموعات المحلية التي تستخدمها وسيلةً لتقليل تكاليف مكافحة التمرد، أو حتى تعزيز شرعية الحكومة، وتستخدمها كذلك في تنفيذ الأعمال الوحشية ضد المدنيين المشتبه في تعاطفهم مع المتمردين[3].

وقد نشطت 345 حركة ميليشياوية موالية للحكومة في الفترة 1981 - 2007، موزّعة حول العالم، تشترك في أنها مسلحة ومجهزة لممارسة العنف، وليست جزءًا من قوات الأمن النظامية، وأنها مؤيدة للحكومة وتعمل تحت رعايتها[4]. ويجري توظيف هذه الميليشيات وتفعيل دورها عند بروز تهديد داخلي (حرب أهلية، أو انقلاب، أو صراع قبلي، أو حملة عصيان مدني) يضع الحكومة أمام خيار القتل الجماعي، بافتراض فشل محاولات أخرى لاحتواء التهديد. فاستخدام الميليشيات يوفر ثلاث مزايا: أولًا، تنصّل الحكومة من مسؤولية العنف وإلقاء اللوم على الأفعال الفردية، ومن ثمّ فهو آلية إنكار معقولة. ثانيًا، السماح للقوات العسكرية الرسمية بتركيز جهودها على التهديدات الخارجية أو تهديدات داخلية أكثر خطورة. ثالثًا، تكاليف حشد الميليشيات وتشكيلها أقل من تكاليف تخصيص جزء من القوة العسكرية الرسمية لهذه الأغراض[5]. ومن حيث التهديدات التي اعتمدت الحكومات في مواجهتها على الميليشيات، يتبيّن أن 60 في المئة من الميليشيات استخدمت لمواجهة تهديد جماعات المعارضة المسلحة وجماعات المعارضة غير المسلحة التي تشمل منتقدي الحكومة من المدنيين والصحافيين وأعضاء الأحزاب المعارضة. وتبيّن أيضًا أن 40 في المئة منها جرى استخدامها لارتكاب تصفيات عرقية، هذا فضلًا عن ارتباطها ووجودها في 64 في المئة من الحروب الأهلية إبان الفترة 1981 - 2007، وهو ما يشير إلى استخدامها في جميع أشكال العنف والقمع السياسي[6].

بعد انتهاء الصراعات أو زوال المهددات، يُتوقّع أن تواجه الحكومات مخاطر تلك الميليشيات؛ فانتهاء الصراع لا يترجم تلقائيًا إلى نزع سلاح جميع الأطراف المسلحة، فالحكومة يمكنها أن تتسامح مع الميليشيات في زمن الحرب، لكن استمرار التحالف بعد زوال المهددات يضع الحكومة بين خيار السماح بعمليات القمع والسيولة الأمنية وانتهاك حقوق الإنسان، أو نزع سلاح الميليشيات واعتبارها خارجة عن القانون وإعلانها غير قانونية. وهو ما يُهدّد بخطر انقلابها على الحكومة؛ فالميليشيات يمكنها أن ترفض الانصياع للأوامر وتقاتل الحكومة أو تدعم قوات الجماعات المتمردة (السابقة)[7]، فضلاً عن أن مبدأ المصالح الخاصة يمكن أن يجعل الميليشيات راغبة في استمرار العنف والصراعات. فإنهاء النزاعات سلميًا، يمثل تهديدًا وجوديًا لها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن النزاعات الطويلة الأمد والشديدة الحِدّة تجعل الميليشيات تحت التهديد المادي عند قيامها بنشاطات قتالية واسعة من إصابات وخسائر وضغوط من الجهات الحكومية الداعمة عند التعرض للهزائم وعدم تحقيق تقدم ميداني مطمئن للحكومات، ومن ثمّ تُعرّضها لخطر التسريح أو الدمج مع القوات النظامية. وهذا الأمر يجعل الميليشيات تُفضل عنفًا منخفض الحِدة، يضمن لها البقاء في ظل أوضاع أمنية مضطربة، وهو ما لا تُفضّله الحكومات[8].

---

3 Jessica A. Stanton, "Regulating Militias: Governments, Militias, and Civilian Targeting in Civil War," *Journal of Conflict Resolution*, vol. 59, no. 5 (April 2015), pp. 901 - 902.

4 Carey, Mitchell & Lowe, pp. 250 - 251.

5 Ore Koran, "Means to an End: Pro-Government Militias as a Predictive Indicator of Strategic Mass Killing," *Conflict Management and Peace Science*, vol. 35, no. 5 (September 2015), pp. 479 - 480.

6 Carey, Mitchell & Lowe, p. 253.

7 Sabine C. Carey & Belen Gonzalez, "The Legacy of War: The Effect of Militias on Postwar Repression," *Conflict Management and Peace Science*, vol. 1, no. 23 (February 2020), p. 5.

8 Huseyn Aliyev, "'No Peace, No War' Proponents? How Pro-regime Militias Affect Civil War Termination and Outcomes," *Cooperation and Conflict,* vol. 54, no. 1 (April 2018), pp. 66 - 67.

بناء عليه، فإن استخدام الحكومة للميليشيات قصد حسم النزاعات أو مساعدتها في ذلك لا يؤدي إلّا إلى نتائج عكسية، تتمثل في ارتكاب أعمال عنف ضد السكان المدنيين في أثناء الصراعات، فتجد الحكومة نفسها مجبرة على حمايتها ودعمها؛ ما يجعلها عُرضة لابتزاز قادة الميليشيات. أضف إلى ذلك أن الميليشيات تسعى للحفاظ على مكاسبها الذاتية بحرصها على استمرار الفوضى الأمنية والصراع محدود الحدة، حفاظًا على أهميتها التي تتلاشى في حالات السِلم. وهي تعمل على تقليل فُرص نجاح العمليات التفاوضية بين الحكومة والمتمردين، فتجتهد بمعارضتها للاستقرار بعد الصراع من خلال المحاولات المتكررة لنقض ما جرى الاتفاق عليه.

ثانيًا: من ميليشيات إلى قوة نظامية: عوامل نشأة قوات الدعم السريع

1. دور نظام البشير في ظهور الجنجويد

تعود كلمة جنجويد إلى العبارة السودانية «الجن راكب جواد شايل جيم»، التي تعني أن الجن يمتطي الخيل ويحمل جيم، وتشير الجيم إلى بندقية ألمانية الصنع من طراز «G3"[9]. وقد ارتبطت نشأة الجنجويد باحتدام الصراع في دارفور في شباط/ فبراير 2003، بسبب قضايا التهميش الاقتصادي والمشاركة في السلطة لمكونات الإقليم من قبائل الفور والمساليت والزغاوة، وهي قبائل ذات أصول أفريقية، كما تسببت الانتهاكات التي تمارسها بعض القبائل ذات الأصول العربية للأراضي الزراعية، بتغطية من الحكومة، في انفجار الوضع الأمني نتيجة لصعود جماعات مسلحة تمرّدت على الحكومة، مثل جيش/ حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة المنبثقتين من قبائل الإقليم ذات الأصول الأفريقية. وقد كان تجاوب الحكومة السودانية بقيادة الرئيس السابق، البشير، مع استهداف التجمعات السكانية المدنية، وانخرطت في الاصطفاف مع القبائل العربية من خلال تنظيم شراكة عسكرية وسياسية، التي تشكل جماعات الجنجويد؛ إذ قامت بتسليحها وتدريبها وتنظيمها، وأمّنت لها حماية فعلية ضد الجرائم التي ترتكبها[10].

وقد تعاونت ميليشيات الجنجويد مع القوات العسكرية النظامية؛ إذ قامت الأخيرة بتنفيذ غارات جوية، يتبعها هجوم بري بقوات مشتركة وتنسيق بين القوات الحكومية وميليشيات الجنجويد، فارتكبت فظائع وانتهاكات شديدة العنف ضد المدنيين، تشمل حرق القرى والقتل والاغتصاب في سياق مكافحة التمرد طوال فترة الصراع في دارفور[11]. وقدمت الحكومة لهذه الميليشيات الإمدادات والدعم اللوجستي، في وقت كان الجيش السوداني نفسه يفتقر إلى الإمدادات[12]. وبحلول عام 2007، لقي ما يصل إلى 450 ألف شخص في دارفور حتفهم بسبب العنف والمرض، ونزح 2.5 مليون شخص؛ ما أجبر البشير تحت ضغط الأمم المتحدة على الموافقة على نشر قوات مشتركة تابعة للمنظمة والاتحاد الأفريقي، مهمتها حماية المدنيين وحفظ السلام في الإقليم المشتعل[13].

حمل عام 2007 تحديًا جديدًا في المنطقة إلى حكومة البشير؛ إذ انشق أحد قادة ميليشيات الجنجويد، محمد حمدان دقلو، ليُعلن تمرّده على الحكومة لعدم إيفائها بمستحقات قواته المادية من رواتب وتأخرها عدة

---

9 "'الجنجويد': كلمة تعني 'جن راكب جواد'"، **الشرق الأوسط**، 2004/7/2، شوهد في 2021/1/7، في: https://bit.ly/35m4ABb

10 جولي فلينت وجيميرا رون وليزلي ليفكو، "دارفور المدمرة تطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات الميلشيا في غرب السودان"، هيومن رايتس ووتش، مج 16، العدد 6 (أ) (أيار/ مايو 2004)، ص 1 - 2.

11 Stanton, p. 900.

12 Sabine C. Carey, Michael P. Colaresi & Neil J. Mitchell, "Governments, Informal Links to Militias, and Accountability," *Journal of Conflict Resolution*, vol. 59, no. 5 (April 2015), pp. 851.

13 "Sudan's Bashir Begins Tour of Darfur," *The Washington Post*, 22/7/2007, accessed on 7/1/2021, at: https://wapo.st/35kaToR

شهور، وانخرط في مواجهات مع القوات النظامية. فكان أن قدمت الحكومة عروضًا دسمة لحميدتي، حينما عرضت عليه دفع الرواتب بأثر رجعي ومنح قيادات قواته رتب ضباط ليحصل حميدتي على رتبة عميد[14]. وفي عام 2013، جرت هيكلة الميليشيات وإعادة تشكيلها بوساطة جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني بقيادة حميدتي، بعد أن رفض رئيس الأركان السوداني آنذاك نقل تبعيتها من جهاز الأمن إلى هياكل القوات المسلحة، ليجري اعتبارها قوة نظامية منفصلة تتبع الرئيس البشير مباشرة، ومن ثمّ إنتاج قوة نظامية جديدة من رحم ميليشيات الجنجويد، سُمّيت قوات الدعم السريع وتوسيع نشاطها ليتعدى ولايات دارفور ويمتد إلى النيل الأزرق وجنوب كردفان، ولاحقًا إلى جميع ربوع السودان[15].

2. العنف طريقًا للشرعية السياسية

بعد تشكيلها واعتمادها قوةً منظمةً، خاضت قوات الدعم السريع عددًا من المعارك الحاسمة بتوجيه من الحكومة ضد حركات التمرد في دارفور؛ فلاقت استحسانًا لدى حكومة المركز في الخرطوم، من ذلك على سبيل المثال انتصارها في معركة دونكي البعاشيم (2014) التي خاضتها ضد حركة جيش تحرير السودان (فصيل أركو مناوي)، ومعركة قوز دنقو (2015) في جنوب دارفور ضد حركة العدل والمساواة، والتي وصفت بأنها المعركة التي قصمت ظهر الحركة[16]. وقد أطلقت الحكومة في عام 2015 اسم «الصيف الحاسم» على عمليات مكافحة التمرد في دارفور ضد الحركات المسلحة التي تمكّنت من السيطرة على عدد من المناطق. وتمكّنت قوات الدعم السريع، خلال تلك العمليات، من الانتصار في معركة فنقا شرق جبل مرة الواقع في وسط دارفور، حيث كان للسيطرة على تلك المنطقة أثر بالغ في الموقف العملياتي، كونها المدخل الرئيس للوصول إلى قمة جبل مرة، وقد كانت هذه المنطقة تحت سيطرة الحركات المتمردة منذ عام 2003. واستطاعت قوات الدعم السريع، في إثر هذا الانتصار، السيطرة على بلدة قولو في وسط جبل مرة، التي كانت تخضع لسيطرة جيش تحرير السودان (فصيل عبد الواحد محمد نور) منذ عام 2003. ورافق تلك الانتصارات عدد من الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية، شملت اجتياح القرى التي تقع في محور تقدم القوات وتدمير الممتلكات، فضلًا عن العنف الجنسي القائم على النوع، وذلك بحسب تقارير هيومن رايتس وتش[17]. وفي نيسان/ أبريل 2015، صّرح رئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم، في لقاء مع إذاعة **راديو دبنقا** المهتمة بقضايا الصراع في دارفور، بأن قواته قد خسرت معركة النخارة التي اندلعت في ولاية جنوب دارفور في مواجهة مع ميليشيات النظام الحاكم[18].

من وجهة النظر الحكومية، قادت تلك المعارك والانتصارات، وغيرها من مواجهات، إلى إعجاب البشير بالقوة الجديدة وقائدها في الاحتفالات الرسمية؛ إذ أشاد بانتصاراتها ودورها في تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد وكسر شوكة التمرد، ومثال ذلك خطابه في حفل تخريج دفعة جديدة تتبع قوات الدعم السريع، قوامها 11 ألف مقاتل في أيار/ مايو 2017، قائلًا إن: «أحب القرارات وأفضلها لي هو قرار تكوين قوات الدعم السريع، وهي الذراع القوية للقوات المسلحة»[19]. وقد ذهب عدد من المحللين إلى وصف قوات الدعم السريع بأنها قوة سياسية حرَص من خلالها البشير على تأمين موقعه، وذلك في إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام

14 "الأزمة في السودان: حميدتي وحرب المرتزقة الضارية من أجل الذهب"، **بي بي سي عربي**، 2019/7/21، شوهد في 2021/1/10، في: https://bbc.in/2JZojiA

15 Colum Lynch, "Document of The Week: Sudan's Paramilitaries Are Seizing Abandoned U.N. Outposts in Darfur," *Foreign Policy*, 7/6/2019, accessed on 7/1/2021, at: https://bit.ly/399E5Aa

16 عبد الرؤوف طه، "قوات الدعم السريع: جنود حميدتي أم جنود الدولة؟"، **الجزيرة نت**، 2019/5/16، شوهد في 2021/1/10، في: https://bit.ly/2MTu96t

17 "Men with No Mercy: Rapid Support Forces Attacks against Civilians in Darfur, Sudan," Human Rights Watch, 9/9/2015, accessed on 7/1/2021, at: https://bit.ly/3pg6Hjx

18 "الدكتور جبريل إبراهيم يعترف بالخسارة"، **راديو دبنقا**، 2015/5/1، شوهد في 2021/1/7، في: https://bit.ly/3pQtIYc

19 أحمد يونس، "السودان: أوامر رئاسية لقوات 'الدعم السريع' لحسم التمرد"، **الشرق الأوسط**، 2017/7/14، شوهد في 2021/1/10، في: https://bit.ly/3bm0mgN

2012، التي اتُّهم بها عدد من ضباط الجيش المحسوبين على النظام الحاكم (حزب المؤتمر الوطني الذي كان يترأسه البشير)، وأُلقي القبض على المتورطين فيها، ومن ضمنهم رئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطني صلاح عبد الله قوش[20].

وقد ساهم رفض قادة الجيش احتواء قوات الدعم السريع في هياكل القوات المسلحة، إضافةً إلى انتصارات الدعم السريع وسيطرتها على التمرد في إقليم دارفور، ومن قبلها المحاولة الانقلابية، في تقليل الثقة بالقوات المسلحة والتنظيم السياسي وجهاز الأمن، وفي المقابل في تعزيز ثقة رجل الدولة الأول بالدعم السريع وقائده ليكتسب الرجل وقواته شرعية سياسية، وهو ما نتج منه تبعية مباشرة للرئيس، ودعم لا محدود.

3. النشاط التجاري والبعدان الإقليمي والدولي

في إثر إطاحة موسى هلال، المنافس القوي لحميدتي وابن عمه من قبيلة الرزيقات، على خلفية تمرد الأول على الحكومة واعتقاله في عام 2017، استولت قوات الدعم السريع على جبل عامر في منطقة شمال دارفور، الذي يحتوي على مناجم الذهب الأكثر ربحية في السودان[21]. وقد اكتُشف الذهب في عام 2012، وكان من تداعيات ذلك الاكتشاف قتل ميليشيات موسى هلال وحميدتي أكثر من 800 شخص وتشريد نحو 150 ألف شخص، للسيطرة على الجبل، وذلك قبل أن يشتد التنافس بينهما في إثر ظهور المعدن النفيس[22]. ونقلت **شبكة الجزيرة الإخبارية** عن صحيفة **الغارديان** البريطانية أن قوات الدعم السريع تسيطر، إضافة إلى جبل عامر، على ثلاثة مناجم أخرى على الأقل في جنوب كردفان. وكشفت الصحيفة عن دور إماراتي في استيراد هذا الذهب، من خلال عرضها وثائق لحساب مصرفي في بنك أبو ظبي الوطني في الإمارات العربية المتحدة باسم «شركة الجنيد» التي أسسها شقيق حميدتي عبد الرحيم دقلو، وهو ما يشير كذلك إلى الاستقلالية المالية لتلك القوات[23].

وقد كشفت مجلة **فورين بوليسي** الأميركية عن جوانب تقرير أعدّته لجنة تتبع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كانت روسيا قد حظرت نشره بحجة انتظار مزيد من المشاورات. يشير التقرير إلى أن إيرادات الذهب المستخرج من جبل عامر، وغيره من المناطق، تذهب إلى الميليشيات الموالية للحكومة، وأن حجم العائدات من تجارة الذهب قد تخطى مبلغ 123 مليون دولار في الفترة 2014 - 2016، والتي كان جزء منها لحميدتي، قبل أن يبسط سيطرة كاملة على المناجم[24]. كما كشف تقرير آخر صادر عن مؤسسة «غلوبال ويتنس» أن شركة «كالوتي» الإماراتية حصلت على أكثر من 117 طنًا من الذهب السوداني خلال الفترة 2012 - 2019 عبر شركة مرتبطة بقوات الدعم السريع (شركة الجنيد)[25]. وقد نشرت المؤسسة نفسها تقريرًا سابقًا لها، مدعومًا بوثائق رسمية تكشف شبكة الشركات التي تعمل واجهةً لقوات الدعم السريع والبنوك الداعمة لها، والتي تحتفظ بحسابات مصرفية في الإمارات، ويؤكد التقرير أن هذه الحسابات غير خاضعة لسيطرة الجيش السوداني أو الحكومة السودانية[26].

---

20 "أحكام بالسجن على ضباط سودانيين بتهمة تدبير محاولة انقلاب"، **بي بي سي عربي**، 2013/4/7، شوهد في 2021/2/22، في: https://bbc.in/3pKdT5c

21 "الأزمة في السودان: حميدتي وحرب المرتزقة الضارية من أجل الذهب"، **بي بي سي عربي**، 2019/7/21، شوهد في 2021/2/22، في: https://bbc.in/3aDMpKn

22 Ulf Laessing, "Special Report: The Darfur Conflict's Deadly Gold Rush," *Reuters*, 8/10/2013, accessed on 22/2/2021, at: https://reut.rs/2ZDGLBO

23 " بالوثائق.. الغارديان تكشف سيطرة حميدتي وقواته على الذهب السوداني وتصديره للإمارات"، **الجزيرة نت**، 2020/2/11، شوهد في 2021/2/22، في: https://bit.ly/3sfKiSP

24 Colum Lynch, "Russia Blocks U.N. Report Linking Alleged Sudanese War Criminal to Gold Profiteering," *Foreign Policy*, 4/4/2016, accessed on, 23/2/2021 at: https://bit.ly/3qPjYi4

25 "Beneath the Shine: A Tale of Two Gold Refiners," Global Witness, 16/7/2020, accessed on, 23/2/2021 at: https://bit.ly/3qKfAks

26 "كشف الشبكة المالية السرية وراء أقوى فصيل مسلح في السودان"، غلوبال ويتنس، 2019/12/9، شوهد في 2021/2/23، في: https://bit.ly/3klIh4K

لم يتوقف ارتباط قوات الدعم السريع بدولة الإمارات عند تجارة الذهب، إنما مثّلَ ملف المشاركة في حرب اليمن تعاونًا إضافيًا يُشير إلى حضور إقليمي جديد للدعم السريع. فبعد شهور من إرسال السودان كتيبة من القوات المسلحة السودانية للمشاركة مع قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية في اليمن في عام 2015، أبرمت الإمارات صفقة منفصلة مع حميدتي لإرسال عدد كبير من المقاتلين إلى مناطق جنوب اليمن التي تضم مدينة الحديدة الساحلية. وقد دعا هذا الأمر حميدتي إلى زيادة معدلات التجنيد والتسليح بدعم إماراتي، لتصل قواته إلى 70 ألف مقاتل وأكثر من 10 آلاف سيارة «بيك أب» مسلحة تحت إمرة هيكل قيادي من آل دقلو[27].

وقد عززت قدرات الدعم السريع من قوة عسكرية وأعداد بشرية، إضافةً إلى المعرفة الجيدة بجغرافية امتداد الحدود الغربية والشمالية الغربية للسودان، من فرص تحقيق أرباح إضافية عن طريق التعاون الدولي. ففي أيلول/ سبتمبر 2016، اتهمت حركات مسلحة (من تلك التي تنشط الدعم السريع في قتالها في إقليم دارفور) الاتحاد الأوروبي بتمويل قوات الدعم السريع، للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، إلّا أن الاتحاد نفى ذلك وأوضح أن نشاطه في السودان ينحصر في إيصال المساعدات الإنسانية عبر قنوات ليس لها ارتباط بالحكومة السودانية، مثل الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية[28]. وهو ما دعا حميدتي إلى مطالبة الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بجهد قواته في الحد من الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، ومضى مهددًا بأنه سوف يسحب قواته المنتشرة في الصحراء، والتي قوامها 23 ألف جندي[29].

خاتمة

استطاعت قوات الدعم السريع أن تتحول من ميليشيات موالية للحكومة إلى قوة نظامية، وقد ساهم في ذلك عدة العوامل. فقد استخدمت قوتها العسكرية المدعومة من الحكومة غطاءً شرعيًا لعملياتها مع الجيش السوداني في الإسناد الجوي والبري أحيانًا في تحقيق عدد مقدر من الانتصارات. وساهم التكوين القبلي للميليشيات، مقترنًا بطبيعة الصراع في منطقة دارفور الذي يعود في خلفيته التاريخية إلى صراعات قبلية، في تجاهل الجانب الإنساني في هذه العمليات؛ ما أضفى عليها وحشية في التعامل مع المدنيين الذين ينحدرون من قبائل المتمردين، وقد ساهم العنف المفرط في كبح التمرد إلى حدّ بعيد. وتزامن صعود الدعم السريع مع تخوف رجل السلطة الأول من انقلاب عسكري، بترتيب من داخل حاضنته السياسية، مقرونًا برفض هيئة قيادة الجيش السوداني احتواء قوات الدعم السريع في الهيكل التنظيمي للجيش؛ فزاد من فرص قوات الدعم السريع لتنال الغطاء السياسي والدعم اللامحدود من الرئيس آنذاك.

ببروز العامل الاقتصادي، اكتملت القوة الخشنة لدى الميليشيات؛ إذ كانت تجارة الذهب والمشاركة في حرب اليمن وحراسة الحدود ومنع الهجرة غير الشرعية مصدرًا لجلب العملة الصعبة التي جرى استثمارها في مضاعفة القوة العسكرية. وتقاطع النشاط الاقتصادي مع تعاون إقليمي دولي تمثّل في العلاقات المباشرة مع الإمارات والسعودية في حرب اليمن، إضافة إلى العلاقات المباشرة مع الاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة غير الشرعية، على الرغم من عدم اعتراف الاتحاد بذلك.

على المدى القريب، يمثل دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية، بعد عملية التسريح ونزع السلاح، أهمية قصوى لمستقبل السودان وهو يشهد استعصاء للانتقال نحو الديمقراطية؛ وهو ما يجب

27 "Sudan Crisis: The Ruthless Mercenaries who Run the Country for Gold," *BBC NEWS*, 19/7/2019, accessed on, 23/2/2021 at: https://bbc.in/3aMCoe1

28 "'الدعم السريع بالسودان'.. قوة ضاربة ومهام مثيرة للجدل"، **وكالة الأناضول**، 2018/12/28، شوهد في 2021/2/23، في: https://bit.ly/2XrySOC

29 "قوات الدعم السريع توقف عصابة لتهريب البشر في دارفور"، **أفريقيا برس**، 2018/4/22، شوهد في 2021/2/23، في: https://bit.ly/3bAANXX

أن يجري وفق عملية إصلاح عاجلة تشمل جميع هياكل القطاع الأمني ومؤسساته. وقد كانت اتفاقية السلام التي جرى توقيعها في جوبا، عاصمة دولة جنوب السودان في 31 آب/ أغسطس 2020، بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة المنضوية تحت تحالف مدني - عسكري باسم الجبهة الثورية، فرصةً كبيرة ليكون دمج قوات الدعم السريع من ضمن الترتيبات الأمنية الشاملة لتلك القوات العائدة من التمرد بعد سقوط نظام البشير[30].

أخيرًا، على الرغم من الاختلاف الفكري والأيديولوجي والتنظيمي الواضح بين حزب الله اللبناني وقوات الدعم السريع، فإن بقاء الدعم خارج سيطرة الدولة كقوة منفصلة، يجعلنا نرى أن تداعيات ذلك على الدولة شبيهة بوضع حزب الله داخل لبنان، ليكون «دولة داخل دولة»، باستخدام عوامل القوة العسكرية والاقتصادية والحضور في المشهد السياسي، إضافة إلى الوجود خارج الحدود الجغرافية للدولة بالتحالفات والتعاون الإقليمي والدولي، بالاستفادة من عناصر القوة الخشنة (العسكرية و/ أو الاقتصادية).

30 "اتفاق جوبا للسلام في السودان: تحدياته وفرص نجاحه"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/9/10، شوهد في 2021/2/25، في: https://bit.ly/3suaMQz

المراجع

العربية

«اتفاق جوبا للسلام في السودان: تحدياته وفرص نجاحه». **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2020/9/10. في: https://bit.ly/3suaMQz

فرشيش، عبد الحق. «الانعكاسات الاستراتيجية لنشاط الشركات الأمنية الخاصة على مساعي بناء الأمن العالمي: دراسة حالة العراق». **قضايا آسيوية**. العدد 3 (2020).

فلينت، جولي وجيميرا رون وليزلي ليفكو. «دارفور المدمرة تطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات الميلشيا في غرب السودان». هيومن رايتس ووتش. مج 16، العدد 6 (أ) (أيار/ مايو 2004).

«كشف الشبكة المالية السرية وراء أقوى فصيل مسلح في السودان». غلوبال ويتنس. 2019/12/9. في: https://bit.ly/3kIIh4K

الأجنبية

Aliyev, Huseyn. '"No Peace, No War' Proponents? How Pro-regime Militias Affect Civil War Termination and Outcomes." *Cooperation and Conflict*. vol. 54, no. 1 (April 2018).

"Beneath the Shine: A Tale of Two Gold Refiners." Global Witness, 162020/7/. at: https://bit.ly/3qKfAks

Carey, Sabine C., Neil J. Mitchell & Will Lowe. "States, the Security Sector, and the Monopoly of Violence: A New Database on Pro-government Militias." *Journal of Peace Research*. vol. 50, no. 2 (March 2013).

Carey, Sabine C., Molaresi Colaresi & Neil J. Mitchell. "Governments, Informal Links to Militias, and Accountability." *Journal of Conflict Resolution*. vol. 59, no. 5 (April 2015).

Carey, Sabine C. & Belen Gonzalez. "The Legacy of War: The Effect of Militias on Postwar Repression." *Conflict Management and Peace Science*. vol. 1, no. 23 (Feb. 2020).

Koran, Ore. "Means to an End: Pro-Government Militias as a Predictive Indicator of Strategic Mass Killing." *Conflict Management and Peace Science*. vol. 35, no. 5 (September 2015).

Lynch, Colum. "Russia Blocks U.N. Report Linking Alleged Sudanese War Criminal to Gold Profiteering." *Foreign Policy*. 42016/4/. at: https://bit.ly/3qPjYi4

_____. "Document of The Week: Sudan's Paramilitaries Are Seizing Abandoned U.N. Outposts in Darfur." *Foreign Policy*. 72019/6/. at: https://bit.ly/399E5Aa

"Men with No Mercy: Rapid Support Forces Attacks against Civilians in Darfur, Sudan." Human Rights Watch, 92015/9/. at: https://bit.ly/3pg6Hjx

Stanton, Jessica A. "Regulating Militias: Governments, Militias, and Civilian Targeting in Civil War." *Journal of Conflict Resolution*. vol. 59, no. 5 (April 2015).